

«الوطني» يرفع للحكومة 30 توصية بشأن سياسة «الثقافة»



أبوظبي: سلام أبوشهاب

اعتمد المجلس الوطني الاتحادي 30 توصية في شأن موضوع سياسة وزارة الثقافة والشباب والذي ناقشه في جلسة سابقة، ورفع التوصيات إلى الحكومة مع نهاية الشهر الماضي لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها

شملت التوصيات في صورتها النهائية، مراجعة التشريعات والاختصاصات للجهات المعنية بالإعلام في الدولة لتوحيد المرجعيات بشكل واضح ودقيق يمنع التداخل في الأدوار، وتعديل القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 1980 بشأن المطبوعات والنشر لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الإعلام بمختلف وسائله وعناصره بما فيها الإعلام الرقمي ليتواءم مع التوجه العام والثوابت الوطنية للدولة، وضرورة تفعيل الاستراتيجية الإعلامية لعام 2020 لدولة الإمارات لاستباق الأحداث والتعامل مع المستجدات بما يتناسب مع توجهات الدولة المستقبلية ورؤيتها 2071 وفق محتوى إعلامي تنافسي قادر على مخاطبة العالم ونقل القوة الناعمة للدولة والتأثير في اتجاهات الرأي العام الدولي لترسيخ مكانة الدولة عالمياً، وضرورة وجود مؤسسة إعلامية مستقلة ذات مرجعية حاضنة لجميع وسائل الإعلام في الدولة ومن بينها الإعلام الرقمي تتولى تنسيق وتوحيد الرسالة الإعلامية داخل الدولة وخارجها

وتضمنت التوصيات ضرورة مواصلة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات المؤسسات الإعلامية الوطنية لإعداد وتأهيل جيل إعلامي وطني قادرة على صناعة المحتوى الإعلامي والمشاركة في الحوارات الجادة في البرامج التلفزيونية والمنصات الرقمية المحلية والدولية، وضرورة تقديم برامج تنمية مهنية مستمرة للمواطنين العاملين في الحقل الإعلامي وتطوير قدراتهم بما يتماشى مع الإعلام الجديد.

وأكدت التوصيات ضرورة إعداد برامج وخطط تشغيلية ضمن مستهدفات وزارة الثقافة والشباب تركز على الهوية الوطنية الإماراتية، ووضع تشريع يحدد ضوابط استخدام اللغة العربية، وإعداد برامج ومبادرات لنشر وترويج المحتوى المعرفي الإماراتي في الفعاليات الإماراتية الثقافية والفنية ذات البعد العالمي، ومراجعة التشريعات الثقافية بما فيها قانون القراءة وإجازات التفرغ الإبداعي، والعمل على دعم المبدعين الشباب، وإعداد برامج ودورات تدريبية متخصصة للنشء والشباب وناشطي وسائل التواصل الاجتماعي حول كيفية الاستخدام الآمن لهذه الوسائل والتوعية بخطورة المؤثرات التي تتنافى مع الهوية الوطنية.

كما شملت التوصيات وضع خطة وطنية متكاملة مدعومة بمحفزات وبرامج تمويلية ميسرة لدعم الشركات والأفراد المستقلين العاملين في الصناعات الثقافية الإبداعية بالتعاون مع القطاع الحكومي والخاص، وإنشاء هيئة للمسرحيين الإماراتيين للنهوض بالحركة المسرحية، وإنشاء منصة إلكترونية تعمل على جمع وتوثيق الموروث الأدبي العربي، وتنظيم أيام تراثية مشتركة ذات رؤية وبرامج وفعاليات موحدة على مستوى الدولة، وإصدار معجم إلكتروني ثقافي اصطلاحي معرفي يتضمن مصطلحات ورموز وطنية وثقافية فنية إماراتية تركز على مفردات اللهجة الإماراتية، وإعداد موسوعة ثقافية إماراتية شاملة توثق كل ما يتعلق بالحركة الثقافية والمبدعين الإماراتيين الأوائل في مختلف مجالات الثقافة في الدولة، وإعداد برامج عمل لاكتشاف وتطوير القدرات والمواهب الوطنية بما يشمل تعزيز مشاركة الأطفال الموهوبين في مختلف الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية، وابتعاث الموهوبين إلى الخارج، وإعداد مبادرات وبرامج لأصحاب الهمم لتعزيز مشاركتهم في الفعاليات الثقافية والفنية.

وتضمنت التوصيات إنشاء مراكز متخصصة على المستوى الاتحادي في مجال التراث للمحافظة على الصناعات والحرف اليدوية التقليدية وتطويرها، ووضع سياسات وتشريعات تنهض بقطاع الحرف والصناعات اليدوية في الدولة، وتنفيذ برامج مبتكرة لاستقطاب الجمهور للفعاليات الثقافية والفنية، وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير وتنمية الكفاءات الشبابية للإسهام في تمكين الشباب العاطلين عن العمل، وزيادة عدد المراكز الشبابية على مستوى إمارات الدولة.